قانون وديمة

طفولة آمنة تحصّنها اللائحة التنفيذية

ما الذي يقف في طريق ظهور اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الطفل «وديمة»، الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في أبريل من العام الماضي، والذي مضى عليه حتى اليوم نحو 20 شهراً؟.. سؤال يفرض نفسه أمام تأخر له تبعات مهمة، من بينها التقصير في التطبيق السليم والملائم للقانون، وتحديد الإجراءات والطرق والوسائل المناسبة لذلك، وبيان دور وزارة تنمية المجتمع في الإشراف على تنفيذ أحكام القانون، وتنظيم مسؤوليات السلطات الاتحادية والمحلية المعنية بشؤون الطفل والمطبقة للقانون، ووضع أسس ونظام عمل اللجان والمجالس والجمعيات المعنية وتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وتحديد قواعد وأحكام متابعة الطفل.

وعلى الرغم من أن محامين أكدوا أن تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون وديمة لا يؤخر أو يعرقل تطبيقه، إلا أن إتمام اللائحة يضع القانون في «سكة» التطبيق الدقيق المحترف بعيداً عن التأويلات، وتقاذف المسؤوليات بين الجهات المناط بها تطبيق القانون.

وزارة تنمية المجتمع أكدت أن اللائحة التنفيذية أصبحت في مراحلها النهائية، حيث إنه جارٍ العمل عليه حالياً في لجنة الفتوى في وزارة العدل، ومن ثم سيكون جاهزاً خلال فترة قصيرة مقبلة.

■ تحقيق: أحمد يحيى، أحمد سعيد، رشا عبد المنعم، مرفت عبد الحميد، رحاب حلاوة، رامي عايش، شيرين فاروق

وزارة تنمية المجتمع: صدورها قريب جداً.. ومحامون: تأخرها لا يعرقل تطبيقه

قانون وديمة.. 20 شهراً بانتظار اللائحـ

20 شهراً مضت منذ أن أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 بشأن قانون حقوق الطفل «وديمة»، ولا يزال القانون بانتظار ولادة اللائحة التنفيذية، والتي تهدف إلى ضمان التطبيق السليم والملائم لأحكام القانون وتحديد الإجراءات والطرق والوسائل المناسبة لذلك، وبيان دور وزارة تنمية المجتمع في الإشراف على تنفيذ أحكام القانون وتنظيم مسؤوليات السلطات الاتحادية والمحلية المعنية بشؤون الطفل والمطبقة للقانون ووضع أسس ونظام عمل اللجان والمجالس والجمعيات المعنية وتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وتحديد قواعد وأحكام متابعة الطفل. هذه اللائحة لا يرى أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي أي مبرر للمبالغة في تأخير ظهورها، في وقت أكدت وزارة تنمية المجتمع أن اللائحة التنفيذية أصبحت في مراحلها النهائية، حيث إنه جارٍ العمل عليه حالياً في لجنة الفتوى في وزارة العدل، ومن ثم سيكون جاهزاً خلال فترة قصيرة مقبلة.

إلى ذلك أكد محامون أن تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون وديمة لا يؤخر أو يعرقل تطبيقه، وأجمعوا على أن العقوبات الواردة فيه رادعة وعادلة، مطالبين بتدريسه بشكل مبسط في المراحل الدراسية لإنشاء أجيال واعية ومثقفة من الناحية القانونية، وعلى دراية بحقوقها ووجباتها.

- قيادتنا أخذت على عاتقها مأسسة رعاية الطفولة ووضع استراتيجيات وتشريعات عززت القيم الإماراتية
- ضرورة توعية فئات الخدم بالتشريعات والقوانين التي تحمي الطفل قبل مباشرتهم العمل داخل الدولة
- المطالبة بتدريس قانون وديمة بشكل مبسط في المراحل المختلفة لتنشئة أجيال واعية ومثقفة قانونياً

■ اللائحة التنفيذية للقانون تسهّل توزيع المهام على المؤسسات | أرشيفية

أولوية مجتمعية

بداية، أوضحت المهندسة عزة سليمان عضو المجلس الوطني الاتحادي والمقرر للجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية، أن الإمارات أرست قواعد غير مسبوقة عالمية في التعامل مع الطفولة ووضعت رعاية الطفولة على قمة أولويات السياسات المجتمعية في الدولة، وهو ما وصفه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بقوله: «إن الاهتمام بالأمومة ورعاية الطفولة، من أولويات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، والقيادة في دولة الإمارات فهم الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للدول، والضمان لاستدامة الأوطان والشعوب».

وأضافت أنه لا يوجد مجتمع خالٍ من انتهاكات الطفولة لكن الفرق أن قيادتنا في الإمارات أخذت على عاتقها مأسسة رعاية الطفولة ووضع استراتيجيات وتشريعات عززت القيم والعادات الإماراتية التي ترعى الطفل، وفي الوقت ذاته غلظت العقوبة والرادع لكل من تسول له نفسه الإساءة للطفل خاصة في مجتمع متعدد الخلفيات والجنسيات.

وقالت إن الإساءة متعددة الأشكال ولها تعريفات دولية تبدأ من الإساءة اللفظية حتى لو بالتوبيخ وصولاً إلى الاعتداء بالضرب أو الاعتداد الجنسي وغيرها، وفي الإمارات عالج القانون كل ذلك بتغليظ العقوبة وصولاً لإعدام من تسول له نفسه الاعتداء على أي طفل، وليس أدل من أحكام الإعدام على المعتدين جنسياً على أطفال في الدولة التي حصلت مؤخراً.

وأبانت أن سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة (أم الإمارات)، تولت بنفسها هذا الملف في الدولة وسر ما حققته سمو أم الإمارات للمرأة هو أنها حرصت على ألا نستورد نماذج غريبة عنا لرعاية الطفولة، بل حرصت على توظيف التجارب العالمية للارتقاء بكل ما يتعلق بالطفولة في الدولة.

وأفادت سليمان أن مكانة الطفل في رؤية سمو

■ زايد الشامسي

الشيخة فاطمة من مكانة الركيزة الأساسية لبناء المجتمع ألا وهي الأسرة، فقد علمتنا سموها أن طفل اليوم هو قائد المستقبل والعناية به عناية بمستقبل الإمارات، وكان إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة برئاسة سمو الشيخة فاطمة (أم الإمارات) من أبرز إنجازات الدولة في مجال الطفولة، وله دور بارز في تنمية الطفولة ورعايتها وحمايتها بتوجيهات سموها.

وأضافت أنه ليس أدل على مكانة الطفل في قلب أم الإمارات من تخصيصها يوماً للطفل الإماراتي هو 15 مارس من كل عام ليكون (يوم الطفل الإماراتي)، وهو تاريخ توقيع الإمارات

■ علي مصبح

على اتفاقية حقوق الطفل لعام 1997 مع الأمم المتحدة.

وذكرت أن سموها توجت الإنجازات الوطنية في مجال الطفولة بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة، والخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق وتنمية الأطفال ذوي الإعاقة 2017 2021 خلال يوليو 2017.

وقد انعكست جهود سموها على مختلف التشريعات والاستراتيجيات والمبادرات في الدولة المخصصة لدعم الأسرة والطفل، ومن أبرزها تطبيق قانون حقوق الطفل «وديمة» وإنشاء نيابة الطفل المستحدثة في إمارة أبو ظبي، التي تعنى بوضع

■ علي الزرعوني

الأطر والإجراءات لتوفير أقصى حماية للطفل منذ نشأته وحتى بلوغه الثامنة عشرة، لافتة إلى أن قائمة ما حققته سمو أم الإمارات للطفل تطول ولن تكفي الكلمات هنا للإحاطة بها لكن عنوان كافة هذه الجهود هو النمو السليم اجتماعياً وعقلياً في أسر مستقرة قادرة على تربية أجيال لبناء الإمارات.

تحديات

وقال سالم الشحي عضو لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس الوطني الاتحادي، إن التحدي الأكبر في قضية الطفولة هو «الطلاق» فسواء انتهى الأمر بزواج جديد أو استمر الحال على ما هو عليه

■ راشد بن سويدان

فالنتيجة واحدة، وما يحدث هو أكبر انتهاك في حق الطفولة من الجانبين (الأم والأب).

وأوضح أن الأمر يحتاج إلى جهد متواصل وأيضاً تكثيف لدورات وزارة تنمية المجتمع حول الزواج قبل وبعد، وهو الأمر الذي سينهي الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، مشيراً إلى أن قضية العنف ضد الأطفال في دولة الإمارات لا ترتقي إلى أن تكون ظاهرة، وقانون وديمة جاء من حرص القيادة الرشيدة لدولة الإمارات على حقوق الأطفال، وأيضاً حرصاً من الدولة على مواءمة تشريعاتها وقوانينها مع الاتفاقيات الدولية. من جهتها، أكدت ناعمة الشرهان عضو لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس

10

يلزم قانون وديمة، المحاكم المختصة كافة، وقبل أن تحكم بالحضانة لأي شخص، تقديم تقرير مفصل عن الحالة الاجتماعية والجنائية لطالب الحضانة، وإقرار يفيد بعدم ارتكابه جريمة خارج الدولة، كما يشدد العقوبة على كل من يستخدم الأطفال في تصوير أو تسجيل أو نشر أو توزيع أية مواد إباحية، لتصل للسجن مدة لا تقل عن 10 سنوات.

ظاهرة

أوضحت دراسة أن ظاهرة العنف على المستوى العالمي بدأت في التفاقم والازدياد في العقود الخمسة الماضية، وذلك ناتج عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية المتسارعة التي شهدتها المجتمعات العالمية في السنوات الماضية.

وأشارت الدراسة إلى ظهور الكثير من المشكلات الأسرية والاجتماعية، وخاصة مشكلة الطلاق وانفصال أحد الوالدين، ومشكلة التنشئة الاجتماعية والتصدع القيمي والمعياري المجتمعي، وتحديات الفقر والبطالة والأمية.

50

يشدد قانون حماية الطفل «وديمة» على ضرورة إبلاغ أخصائيي حماية الطفولة إذا كان هناك ما يهدد الطفل ويكون الإبلاغ وجوباً بحق المربين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين، وينص القانون على ضرورة أن يقوم كل شخص بالغ بمساعدة أي طفل يطلب منه إبلاغ السلطات المختصة بمعاناة ذلك الطفل أو أي طفل آخر ويعاقب بالغرامة التي لا تزيد على 50 ألفاً كل من يخالف ذلك.

كما يتضمن الحقوق الأساسية والأسرية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية للطفل كحقهم في الرعاية والنفقة والخدمات الصحية وحمايتهم من مخاطر التلوث البيئي والأمراض ومن بيع التبغ وسواها.

محظورات

حظر قانون وديمة في مجال الحماية الثقافية للأطفال، تداول أو عرض أو حيازة أو إنتاج أية أعمال مرئية أو مسموعة أو مطبوعة أو ألعاب إلكترونية تخاطب غرائزه الجنسية أو تشجعه على الانحراف. كما شدد القانون العقوبة في ذلك لتصل إلى حبس سنة وغرامة لا تقل عن 100ألف درهم، ويؤكد القانون حق كل طفل في التعليم وحظر أشكال العنف كافة في المؤسسات التعليمية وحمايتهم من الاستغلال أو سوء المعاملة وحظر تعريضهم للإهمال أو التشرد أو التسول أو تعريض سلامتهم البدنية أو توازنهم النفسي والعاطفي والأخلاقي للخطر.

شهادة

مايكل بارتليت: الإمارات رائدة في حماية الطفل

قال مايكل بارتليت مدير مدرسة «رايزنج» الأميركية: إن دولة الإمارات تعدّ من الدول الرائدة في مجال حماية الطفل، وتولي القيادة الرشيدة اهتماماً كبيراً بالطفل، حيث تسعى إلى تلبية جميع احتياجاته، وتوفير البيئة التي تضمن له الأمن والاستقرار، وتجلى هذا الأمر كما هو معروف بقانون حماية الطفل رقم (3) لعام 2016، المعروف بقانون وديمة، الذي يحفظ للطفل حقوقه.

وأضاف: نحن كجهة تربوية تحتضن أطفالاً من كافة الجنسيات فإننا نتخذ كافة التدابير التي من شأنها حماية الأطفال باعتبارنا نتواصل بطريقة مباشرة مع الطفل، كما أننا نتبع اللوائح التنفيذية على وضع الإجراءات الاحترازية، التي تهدف إلى وقاية الأطفال كتدعيم البيئة المدرسية بسياسات مدرسية معنية بحماية الطفل، ومدعّمة بإجراءات تدعم دور الكادر المدرسي في حماية الطفل ونحن لم تواجهنا حتى الآن أية مشكلة من هذا النوع ونسعى عبر البرامج المدرسية إلى بث روح المحبة بين الطلبة.

وأكد أن مدرسة «رايزنج» تحتضن بيئة تعليمية متكاملة تركز في المقام الأول على الاهتمام بالطلاب وتعزيز إمكاناتهم وإلهامهم في سبيل أن يصبحوا قادة إبداعيين يحملون رؤى وأفكاراً مبتكرة، ويتمحور جوهر المدرسة أيضاً حول رعاية الطلاب على الصعيد الأخلاقي والاجتماعي والفكري والعاطفي والبدني.

اهتمام

مونيكا فالراني: مبادئ الخير والاحترام يمكن تدريسها للأطفال

أكدت مونيكا فالراني، الرئيس التنفيذي لمركز التعليم المبكر «ليدي بيرد» في دبي أن المعلمين والعاملين في المركز يعملون على اتخاذ خطوات فعالة لغرس التعاطف والمحبة والاحترام لدى الأطفال الصغار، مشيرة إلى أن الأبحاث العلمية تؤكد أن هذه السمات البشرية يمكن زراعتها، وتدريسها في سن مبكرة، للأطفال تماما مثل القراءة والرياضيات والكتابة.

وتقول: يعتقد الخبراء أنه إذا قدمنا القيم للأطفال في سن ما قبل المدرسة، فإنها ستبقى معهم مدى الحياة.

كما إن العلاقات الأسرية السليمة تعطي الأطفال الثقة لمساعدة الآخرين ومع ذلك، يبقى الآباء أفضل نماذج لأطفالهم إذا قام ولي الأمر بسلوك متعاطف تجاه الآخرين، فإن طفله سوف يقلده بطبيعة الحال كما إن سرد حكايات وقصص جميلة ذات مغزى تكرس المشاعر الجميلة وتعمل على إظهار الاحترام والرعاية للآخرين.

ـة التنفيذية

■ عزة سليمان

■ ناعمة الشرهان

■ سالم الشحي

الحقوق والإساءة النفسية، فيما تحتل الإساءة الجنسية المرتبة الأخيرة.

وأشارت إلى أنه «في الآونة الأخيرة بدأت تظهر وتتضح بعض الثغرات التي تستوجب وقفه مشتركة من كافة الجهات بداية من الشق التشريعي والتوعوي ومن ثم دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وصولاً إلى دور ومسئولية الأسرة وضرورة محاسبتهم عن طريق استحداث تشريع واضح يعاقبهم في حال التسبب بشكل أو بآخر في وقوع الأطفال ضحية للجرائم».

وشددت الشرهان على ضرورة توعية فئات الخدم بالتشريعات والقوانين التي تحمي الطفل قبل مباشرتهم للعمل داخل الدولة، إذ يعدون أكثر الفئات ارتكاباً للجرائم ضد الأطفال، وذلك لاستباق ارتكابهم الجرائم، مشيرة إلى أنها ستطرح سؤالاً موجه إلى الحكومة في الجلسات المقبلة للمجلس حول الموضوع وسيعلن عنه في وقتاً لاحق.

صدور اللائحة قريباً

إلى ذلك، أوضح مصدر مسؤول في وزارة تنمية المجتمع لـ«البيان»، أن اللائحة التنفيذية لقانون حماية حقوق الطفل «وديمة»، أصبحت في مراحلها النهائية، حيث إنه جارٍ العمل عليه حالياً في لجنة الفتوى بوزارة العدل، ومن ثم سيكون جاهزاً خلال فترة قصيرة مقبلة.

وأضاف أن إصدار قانون وديمة يعتبر خطوة كبيرة فيما يخص استكمال منظومة التشريعات الاجتماعية التي ترعى حقوق الإنسان وتصون كرامته وحريته في الإمارات، بعد أن حصلت الدولة على عضوية مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما يعد اعترافاً دولياً وعالمياً، بأن الدولة بقيادتها وتشريعاتها تصون الحريات وتحفظ الحقوق، خاصة أن القانون يضم 72 مادة احتوت على حقوق الطفل كافة التي كفلتها المواثيق الدولية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ الدستور الإماراتي.

ويأخذ القانون بعين الاعتبار خصوصية مجتمع الإمارات وقيمه، كونه يحرص على تنشئة الطفل على الاعتزاز بهويته الوطنية واحترام ثقافة التآخي الإنساني والانفتاح على الآخر وتوعية الطفل بحقوقه والتزاماته وواجباته في مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة والتسامح، خاصة أن الإمارات أولت اهتماماً كبيراً بالطفل من حيث تذليل كافة الصعوبات التي تحول دون تنشئته بشكل سليم وتأهيله ليكون فرداً صالحاً في المجتمع.

قانون رادع

من جهتهم، أكد محامون أن تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون وديمة لا يؤخر أو يعرقل تطبيقه، وأجمعوا على أن العقوبات الواردة فيه رادعة وعادلة، مطالبين بتدريسه بشكل مبسط في المراحل الدراسية لإنشاء أجيال واعية ومثقفة من الناحية القانونية، وعلى دراية بحقوقها ووجباتها.

وقالوا إن الإمارات ومنذ تأسيسها أصدرت التشريعات المتعلقة بحماية الأفراد، ووسعت دائرة مسؤولية إهمال الأطفال، وحذرت من مغبة الاعتداء عليهم أو إهمالهم، أو تعريضهم للخطر، في وقت رأوا فيه أن عدد الجرائم الواقعة على الأطفال ليست مرتفعة أو مقلقة إذا ما قورنت بالعدد الإجمالي للجرائم، وبالزيادة المطردة لعدد السكان في الدولة.

اهتمام نافذ

وقال زايد الشامسي رئيس جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين أن اهتمام الإمارات بالأفراد بمن فيهم الأطفال بدأ منذ نشأة الدولة وتم إصدار القوانين التي تحميهم من الإهمال والاعتداء والأذى، مؤكداً أن قانون وديمة وسع من دائرة الاهتمام بالطفل ورعايته وحمايته من الأخطار، وأن تأخر صدور اللائحة التنفيذية الخاصة به لا يؤخر تطبيقه، وستفصل عند صدورها طرق تطبيق بنوده. ورأى الشامسي أن قضايا الأطفال ليست آخذة بالزيادة، و«ليست مقلقة أو ظاهرة، خصوصاً إذا ما قورنت بالعدد الإجمالي للجرائم الأخرى الواقعة على من هم اكبر منهم سناً»، لافتاً الى ان صدور قانون وديمة، واهتمام الإعلام بمتابعة القضايا الواقعة بحق هذه الشريحة هما اللذان أبرزاها وسلطا الضوء عليها.

وأكد أن العقوبات المتعلقة بجرائم الأطفال رادعة وعادلة، وتحدد بناء على قناعة القضاة وتقديرهم لحجم الضرر الواقع على المجني عليهم، وأن المشرع الإماراتي تعمد تشديد العقوبة من اجل تحقيق أعلى مستويات الحماية والرعاية للأطفال والتحذير من عواقب التقصير بها.

الإمارات سباقة

وأكد المحامي علي مصبح أن الإمارات سباقة في إصدار القوانين الحديثة التي تواكب التطور المتصاعد بما فيها الخاصة ذات الطبيعة مختلفة عن القوانين العامة، مثلما تنفرد بإجراءات وعقوبات تتواءم مع الجريمة ومرتكبيها، مؤكداً أن تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون وديمة لا يعرقل لأنه «يتم الرجوع للقانون العام وهو قانون العقوبات الاتحادي والذي يفي بالغرض المطلوب لحين تطبيق القانون الخاص».

وأرجع تكرار وقوع الجرائم ضد الأطفال إلى الإهمال والاستهتار بعواقب وخطورة انتهاك الجرم في حق الطفل، مشيراً إلى أن اهتمام المشرع الإماراتي بحماية الأطفال بالمقام الأول سوف يثمر نتائج بعد فترة من تطبيق القانون، مطالباً في الوقت عينه بإدخال مواد القانون بشكل بسيط إلى مناهج المدرسة لإنشاء جيلٍ واعٍ ومثقفٍ من الناحية القانونية وعالمٍ بحقوقه ووجباته.

وأشار إلى أن تعاليم ديننا الحنيف هي خير دليل لتعليم الأطفال أسس التعامل مع الكبار واحترامهم وحقوقهم في تسميتهم وتربيتهم وتعليمهم ونشأتهم منذ الصغر في حب الوطن واحترام الآخرين.

توسيع المسؤولية

من جانبه، قال المحامي راشد بن سويدان، إن اهتمام الإمارات بالطفل هو احد الشواهد على اهتمامها بالتشريعات المتوالية لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن نسبه أو أصله أو جنسه أو موطنه أو عقيدته الدنية أو مركزه الاجتماعي، وباعتبار أن الأطفال هم رجال المستقبل وعماد الدولة، مشيراً الى ان الاهتمام بالطفل وحمايته تجلى في إصدارها القانون رقم (3 لسنة 2016) المسمى بقانون الطفل وديمة.

وأضاف: وبالاطلاع على هذا القانون وجدناه قد وسع دائرة المسؤولية الخاصة بالطفل وهذه خاصية محمودة فيه بل في نظري فإنه يكون قانوناً عالمياً، اذ تناولت النصوص الواردة فيه مساءلة كافة أطياف المجتمع الذي يعيش فيه هذا الطفل.

ورأى المحامي علي إسماعيل الزرعوني، أن تكرار حدوث جرائم ضد الطفل رغم صدور قانون وديمة، «لا ينال من قوة القانون بشيء، وترجع المسؤولية إلى عدم التوعية وانعدام الوازع الديني والأخلاقي عند مرتكبي مثل تلك الجرائم»، داعياً إلى نشر الثقافة العامة والتوعية حول هذا القانون وبالأخص الأسرة وولي أمر الطفل ايا كان موقعه، خاصة أن هذا القانون شامل ورادع بجانب قانون العقوبات والقوانين الأخرى، ومن ثم يتعين على الأسرة القيام بواجب الاهتمام بالطفل.

تحذير

يعاقب قانون وديمة الوالدين إذا قصرا بحق أطفالهما أو إهمالهما أو عرضا حياتهما للخطر، وحذرهما من أن عدم أهليتهما لحماية هؤلاء سيحرمهما منهم بعد تحولها إلى الجهات المختصة. ولا شك أن ديننا الحنيف وعاداتنا وتقاليدنا تحثنا على احتضان الأطفال وحمايتهم من الأخطار.

الوطني الاتحادي، على ضرورة الإسراع في وضع واعتماد لائحة تنفيذية واضحة ومفصلة لقانون وديمة والذي صدر خلال النصف الأول من العام الماضي وتحديداً شهر إبريل 2016، أي صدر منذ ما يقارب 20 شهراً.

وأشارت الشرهان إلى أن القانون يحمل أهدافاً سامية ويغطي ويشمل جميع المجالات المتعلقة بحقوق الطفل ويحوي من الآليات ما يضمن تطبيقه ومن العقوبات ما يشكل رادعاً لمن لا تردعه أخلاقه ودينه عن التعدي على الأطفال، مشيرة إلى أن «الإهمال» من أبرز التحديات التي تواجه الطفولة ثم الإساءة الجسدية، ثم انتهاك

62 حالة استقبلتها «رعاية النساء والأطفال» 2016

■ عفراء البسطي

أكدت عفراء البسطي مدير عام مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، عضو المجلس الوطني، أن لغة اللعب هي أكثر لغة يفهمها الطفل، ولذلك حرصت المؤسسة على تجهيز غرفة للعلاج باللعب وفقاً للمعايير العالمية، لضحايا سوء المعاملة من الأطفال، حيث تم تدريب المرشدين النفسيين وفق أحدث الأساليب والتقنيات، وكيفية إدارة جلسات العلاج باللعب (الموجه وغير الموجه)، مشيرة إلى أن المؤسسة تتبع عدة مناهج علاجية مع الأطفال بحسب المشكلة التي يعانون منها والفئة العمرية، مثل طريقة العلاج باللعب للفئة العمرية من 3 إلى 12 سنة، إذ إن الأطفال يستخدمون اللعب للتعبير عن الأفكار والعواطف والانفعالات، حيث أثبتت الدراسات العلمية أن اللعب ينبثق من حياة الأطفال الداخلية لينعكس على عالمهم الخارجي لذا فإن الأطفال يستخدمون اللعب ليعبروا عن عواطفهم وخيالهم النفسي، كما أن اللعب يجعلهم يعبرون عن مشكلاتهم وصراعاتهم الانفعالية النفسية الداخلية، وبناء على ذلك يتم استغلال جلسات العلاج باللعب مع الأطفال في المؤسسة.

وقالت البسطي إن المؤسسة استقبلت 62 حالة من ضحايا سوء معاملة الأطفال خلال العام الماضي، قسمت إلى قسمين، وهما 34 حالة داخلية وهم الذين تلقوا خدمات المؤسسة مع الإيواء، بالإضافة إلى 28 حالة خارجية وهم الذين تلقوا خدمات المؤسسة دون الإيواء.

وأضافت أن المؤسسة استقبلت كذلك خلال الربع الأول من العام الجاري 2017، 13 حالة من ضحايا سوء معاملة الأطفال، وتم تقسيمهم كالآتي: سبع حالات داخلية وهم الذين تلقوا خدمات المؤسسة مع الإيواء، وست حالات خارجية وهم الذين تلقوا خدمات المؤسسة دون الإيواء. وأوضحت أن المؤسسة تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية والنفسية للنساء والأطفال.

1455 مكالمة إساءة للأطفال خلال العام الجاري

■ أحمد جلفار

أوضح أحمد عبد الكريم جلفار مدير هيئة تنمية المجتمع بدبي، أن الهيئة تقدم عدة خدمات للطفل، حيث يتلقى البلاغات المتعلقة بالإساءة للطفل عبر البريد الإلكتروني (child@cda.gov.ae) والخط الساخن (800 988)، فضلاً عن الحضور الشخصي، ومن ثم تشرع في اتخاذ الإجراءات التي تحميه من خلال التحقق من البلاغات عبر الزيارات الميدانية، والمتابعة مع الحالة وذويها، وفي حال تم التأكد من صحة إبلاغ يتم تحويله إلى الجهات المختصة. وأفاد بأن عدد المكالمات التي تلقاها الخط الساخن منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية نوفمبر بلغت 1455 مكالمة إساءة للأطفال، فيما بلغ عدد الملفات التي تتابعها الهيئة خلال نفس الفترة 82 ملفاً.

وأوضح أن الإهمال تصدر أنواع الإساءة ضد الطفل بحسب الإحصائيات التي رصدها قسم حماية الطفل، فيما تصدرت الجنسية الإماراتية أكثر البلاغات الواردة للقسم.

شرطة دبي تكثّف التوعية والرقابة لحماية الأطفال

■ محمد المر

أكد العميد الدكتور محمد عبدالله المر، مدير الإدارة العامة لحقوق الإنسان في شرطة دبي، انه على الرغم من وجود قانون حماية الطفل «قانون وديمة» الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، إلا أن الأمر يحتاج الى مزيد من الرقابة والتوعية خاصة لحديثي الزواج وإعادة النظر في أهلية الأسر في حماية أبنائها، منوها إلى أن الإدارة بصدد دراسة حالات تكرار العنف ضد الأطفال من قبل الأسر وإخضاع المتسببين لدورات علاج نفسي وتأهيل تربوي، لافتا الى أن الخلافات العائلية احد أسباب عنف احد الأطراف ضد الأبناء وسوء المعاملة من قبل الزوج لزوجته قد يؤدي الى قيام الأم بتفريغ طاقة سلبية ضد أبنائها.

وقال المر إن إدارة حماية الطفل والمرأة شهدت تزايداً في عدد حالات الأطفال من 45 حالة عام 2015 إلى 50 حالة في عام 2016، لافتاً إلى أن الزيادة ليست كبيرة لكن نتائج دراسة المقارنة تدعو إلى تكثيف الحملات والبرامج التثقيفية والتوعوية بحقوق الأطفال.

وأفاد أن قسم حماية الطفل، تلقّى 7 حالات لأطفال تعذّرت دراستهم بسبب التفكك الأسري منذ بداية العالم الحالي وحتى نهاية شهر سبتمبر الماضي، كما أن الإدارة تلقت 29 حالة لأطفال تعرضوا لمختلف حالات العنف والإهمال في النصف الأول من هذا العام، منوهاً الى أن الحالات السبع التي تم انتهاك حقوقها التعليمية هذا العام تراوحت أعمار الأطفال فيها من 5 وحتى 15 عاماً، إحداها لطفلة تبلغ من العمر 9 سنوات قدمت فيها والدتها بلاغاً من الخارج تتهم فيه الأب بتعنته بإرسال شهادة ميلاد لابنته حتى تتمكن من إدخالها في المدرسة، وأصر على عدم التعاون مما اضطرنا إلى فتح بلاغ ضده.

5000

تشمل العقوبات في قانون حماية حقوق الطفل الغرامات المالية التي تبدأ من 5000 درهم وقد تصل إلى مليون درهم، فضلاً عن السجن الذي قد يصل إلى عشر سنوات في حالة استخدام الطفل واستغلاله في تصوير أو تسجيل أو إنتاج مواد إباحية وإنتاج أو نشر أو توزيع أو تسهيل الوصول لمواد إباحية للأطفال بأية وسيلة، كما يعاقب بالسجن، كل من يستغل الطفل استغلالاً جنسياً بتعريضه أو تهيئته لأعمال الدعارة سواء بمقابل أو دون مقابل وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومنح القانون أخصائيي حماية الطفل حق التدخل في الحالات التي يتبين فيها أن صحة الطفل مهددة بالخطر

أخلاق

يؤكد قانون وديمة أهمية تنشئة الطفل على التحلي بالأخلاق الفاضلة وبخاصة احترام والديه ومحيطه العائلي والاجتماعي، كما يبين أن الدولة ستتخذ جميع التدابير المناسبة لحماية الطفل من جميع أشكال التمييز والعنف بأنواعه بهدف تأمين المساواة الفعلية والتمتع بالحقوق المنصوص عليها في القوانين المعمول بها في الدولة، بالإضافة إلى أنه يمنح الطفل حق التعبير عن آرائه بحرية وفقاً لسنه ودرجة نضجه، وفي الوقت نفسه يحظر القانون تعريض الطفل لأي تدخل تعسفي أو إجراء غير قانوني في حياته أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، وأيضاً يحظر القانون المساس بشرف الطفل أو سمعته.

ثقافة

ساندي: ضرورة بدء حملات توعية بالقانون بكل اللغات

ذكرت ساندي ساكسينا الناشطة الحقوقية في شؤون المرأة والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة أن تفعيل قانون حماية الطفل «وديمة» يعد خطوة رائعة اتخذتها دولة الإمارات لحماية أطفالنا الذين لا يمتلكون القدرة للدفاع عن أنفسهم وحمايتهم من المخاطر المجتمعية إلى جانب الإهمال المباشر من قبل أولياء الأمور والذي قد يكون له تبعات كبيرة لا يمكن حصرها بالإضافة إلى الآثار النفسية الناجمة عن تلك الحوادث، ولكي يكون هذا القانون أكثر فاعلية يجب أن يتم نشره عبر حملات توعوية بكافة اللغات نظراً لتعدد شرائح المجتمع واختلاف جنسياتهم وثقافتهم، ويستدعي ذلك توفر منشور من القانون في كافة السفارات والقنصليات بالدولة.

وأكدت أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الأسرة في تحصين أطفالها، بالتوعية المطلوبة، بما يعرف بحرمة الجسد، وأن ينتبهوا لمحاولات الإغراء أو الاستدراج وعدم الانزلاق نحو المغريات، وأن يدرك الأبوان أنهما فقط المعنيان بتوفيرها له، وأن يعتاد منذ الصغر أن يقول «لا» في وقت معين، ولا ينصاع بسهولة حتى لرغبات وإرادة الأطفال الصغار في مثل سنه، وأن يحاول الوالدان أن يشكلا منه شخصية مستقلة لها إرادة منذ الصغر، وأن يشجعاه على الإفصاح عن أي شيء يبدو غريباً أو مريباً أو مجهولاً في حياته.

تربية

كمال فرحات: علينا تعليم أطفالنا مهارة البوح بهمومهم

شدد الدكتور كمال فرحات مدير عام مدارس دبي الأهلية الخيرية، على ضرورة تعليم الأطفال منذ الصغر مهارة البوح بما يجول في خاطرهم، وأن ينقلوا مشكلاتهم إلى أبويهم أو إلى معلميهم ولا يخجلوا منها، وذلك عبر توثيق عرى العلاقة معهم.

وقال: إن المدارس الأهلية لديها لجنة تعنى بحماية الطفل وتحرص المدارس على مشاركة الطلبة بها لتوعيتهم حول العنف ضد الطفل.

ولفت إلى أن أغلب الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري لا يبوحون بذلك، ولكن في حال رصد أية حالة من حالات العقاب الجسدي يتم تحويلها للاختصاصي الاجتماعي ويتم التحدث مع الطفل للتعرف على المشكلة ومن ثم يتم التواصل مع ولي الأمر، وهناك حالات تستدعي التعامل مع إدارات حماية الطفل لتوجيهنا نحو الآليات الودية مع الأسرة.

خبراء ومختصون في شؤون الأسرة:

تأهيل أولياء الأمور لرعاية الأطفال يبدأ قبل الزواج

اتفق مختصون في علم التربية وخبراء في مجال حقوق الطفل وشؤون الأسرة على أن غرس مبادئ رعاية الطفل يبدأ من لحظة قرار الزوجين الإنجاب، وهنا تتدخل الأطراف الخارجية من قانون ومجتمع ودولة، وهم كذلك مسؤولون عن حماية الطفل وضرورة ضمان استقرار الأسرة، باعتبارها نواة أساسية في المجتمع، وتوفير الآليات المناسبة لمرافقتها، حتى تكون بيئة مناسبة لتنشئة أطفال أسوياء من الناحية النفسية والاجتماعية، فيما أكدوا ضرورة إعادة النظر في مهام وأدوار كل من الأب والأم في تربية الأبناء، وخضوعهما لدورات تأهيلية قبل الزواج وبعده لرسم حدود دور كل واحد منهما، وحذروا كذلك من تأثير المحيط الخارجي المثقل بالآفات الاجتماعية في تكوين شخصية متوازنة للطفل، وأشاروا إلى أهمية تخصيص أولياء الأمور أوقاتاً متعددة خلال اليوم للجلوس واللعب مع الأطفال، واستغلالها في طرح العديد من الإرشادات والمفاهيم ذات الصلة بالوقاية وإجراءات الأمن والسلامة.

حلول عملية

تقول نهلة حمدان، مديرة قسم المبادرات والأنشطة بإدارة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، إن الحديث عن حلول عملية للسيطرة على حوادث وقضايا الإهمال هو من أولوياتنا دائماً في كل الحملات التوعوية التي نطرحها، والتي تسير باتجاه حماية الطفل من خلال تضافر جهود مختلف الجهات والأفراد داخل

■ أميرة الجريري

الدولة، في تعزيز جهود وقاية الأطفال من العنف والتوعية بحقوقهم، محذرةً من الآثار الخطرة على مستقبل الأطفال الذين يتعرضون للعنف، دون أن يخضعوا

■ سارة أميري

لبرامج التأهيل اللازمة لهم لعلاجهم منها، التي قد تجعل منهم على أقل تقدير أفراداً غير قادرين على الإسهام في بناء المجتمع.

■ نهلة حمدان

مفاهيم

إلى ذلك، أوضحت أميرة الجريري، اختصاصي أول اتصال مؤسسي، أن مفهوم إساءة معاملة الأطفال يعد من المفاهيم غير المحددة نظرياً وإجرائياً، لا سيما حينما يكون المتسبب في تلك الحوادث أولياء الأمور، وترجع صعوبة تحديد جوانب القصور في تلك الوقائع إلى ارتباطها نوعاً ما بالسياق الاجتماعي والثقافي والزماني الخاص بسلوك التعدي، وأنها محكومة بإدراك المجتمع لخطورتها وبالإطار المرجعي لسلوك أولياء الأمر، فما يُرتكب من قِبل الأهل بقصد التربية يختلف عما يرتكَب من الأهل لغايات مرضية أو لإشباع انحرافات جنسية، ويختلف عما إذا كان الفاعل من الأسرة ذاتها، أو من المعارف، أو من خارج الأسرة، وما يرتكب في ثقافة ما ويعد إساءة معاملة ليس بالضرورة أن يكون كذلك في ثقافة أخرى أو في مجتمع آخر، أو حتى داخل المجتمع الواحد ما بين الثقافة الفرعية والثقافة الأم.

وأبانت أن تلك الحوادث المتكررة والمتعلقة بالإهمال تتخذ أبعاداً خطرة في المجتمع.

عواقب وخيمة

وأفادت سارة أميري، عاملة في مجال التطوع، أن الأعراض التي يُظهرها الأطفال المتعرضون للعنف، بأي من أشكاله، تختلف باختلاف أعمارهم، فعادةً يكون الأطفال بعمر أقل من سنتين غير قادرين على فهم العنف، ولكنهم يكونون قادرين على فهم التغيرات التي تطرأ على الأشخاص المحيطين بهم. أما بعد عمر السنتين، فيبدأ الأطفال فهم العنف والخطر المحيط بهم أكثر، ونتيجة لذلك قد يحصل لديهم تأخر في النمو أو التطور، بمعنى أن الطفل قد يرتكس ويعود إلى عادات وسلوكيات كان يقوم بها سابقاً، مثل التبول في سرواله بعد أن كان تعود على استخدام المرحاض، أو أن يعود إلى مص إصبعه بعد أن يكون قد تخلص من هذه العادة، كما أنه قد يُظهر تعلقاً زائداً بوالديه، وقد تصل هذه التغيرات إلى اضطراب في الأكل والنوم، في حين تظهر لدى المراهقين أعراض شبيهة بآثار العنف على الكبار، مثل الانطواء على الذات، ورفض الكلام، والكوابيس والأحلام المزعجة التي لها علاقة بالعنف الذي شاهدوه أو تعرضوا له.

إرشادات

شدد مختصون تربويون على أهمية تخصيص أولياء الأمور أوقاتاً متعددة خلال اليوم للجلوس واللعب مع الأطفال، واستغلالها في طرح العديد من الإرشادات والمفاهيم ذات الصلة بالوقاية وإجراءات الأمن والسلامة، وعرضها بطرائق مبسطة من خلال التخطيط الواعي.

تربويون: الوعي يحمي أطفالنا من العنف

■ محاسن يوسف

طالب تربويون بإعداد دراسات ميدانية ترصد مدى حجم ظاهرة العنف ضد الأطفال وذلك للوقوف على أسبابها وحلولها، وإيجاد قاعدة بيانات عربية علمية لرصد أنواع العنف الموجهة ضدّ الأطفال، في وقت أكدوا ريادة دولة الإمارات في حماية الطفل، حيث قامت بسن القوانين وإنشاء جمعيات خدمية للطفل وتفعيل خطوط لنجدة الطفل.

وأشاروا إلى أن الطفل لا يزال يحتاج إلى توعية وتثقيف كي يطالب بحقه في الحماية من العنف الذي غالباً ما ينبع من الأسرة، أو من فرد داخل العائلة.

وأكد الدكتور أحمد فلاح العموش عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشارقة ندرة الدراسات حول العنف ضد الأطفال في مجتمع الإمارات، وأوصى بإيجاد قاعدة بيانات عربية علمية لرصد أنواع العنف الموجهة ضدّ الأطفال، ودعوة الخبراء والباحثين العرب إلى وضع الاستراتيجيات الوقائية للتصدي لظاهرة العنف في المجتمع العربي، وتأهيل المواد العلمية العربية المختصة في مجال العنف الأسري وخاصةً العنف ضد الأطفال، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي في مجال التصدي للعوامل المؤدية للعنف ضد الأطفال، ودعوة الجامعات العربية في

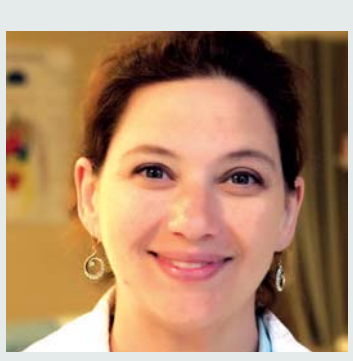

■ إيمان متوكل

كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية لاعتماد «مساق العنف ضد الأطفال» كأحد المتطلبات الأساسية، ودعوة مراكز الأطفال والفتيات للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة (حكومة الشارقة) إلى تبني ومتابعة التوصيات على المستوى العربي.

وأوضح انه أعد دراسة استطلاعية أولية في معالجة هذه الظاهرة كي تمهد لقيام دراسات وطنية لمعالجتها وللخروج بنتائج وتوصيات تحدد حجم الظاهرة واتجاهها، وسبل التعامل معها، وذلك في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة والتي يشهدها مجتمع الإمارات، وخاصةً في العقود الثلاثة الماضية، كما أن هناك غياب إحصاء دولي حقيقي حول حجم واتجاه ظاهرة العنف عالمياً، ولعل هذا يعود إلى ضعف وعدم مقدرة الأطفال إلى الإبلاغ عن حالات العنف كونهم الضحية أو الفريسة السهلة.إجراءات

من جهتها طالبت التربوية محاسن يوسف، المختصين سواء التربويين والاجتماعيين باتخاذ إجراءات قد تساهم في حماية الطفل من جميع أشكال العنف، والإسراع في إنشاء مراكز بحثية تخصصية مع تشجيع المعاهد العملية للقيام بالدراسات الميدانية ودعم الباحثين والإحصائيين من أجل تطوير

■ أحمد العموش

البحوث وجمع البيانات بشأن قضايا العنف ضد الطفل، بالإضافة إلى نشر الوعي القانوني والشرعي الخاص بجرائم العنف ضد الطفل وفي وسائل الإعلام المرئي خاصة والمقروءة.

وقالت إن ظاهرة العنف ضد الأطفال تتطلب تكاتف المجتمع والحكومة والمؤسسات المدنية والتعليمية والأكاديمية والإعلامية من أجل التصدي لهذه الظاهرة.

أخطار داخلية

وأشارت إيمان متوكل، طبيبة أطفال أنه بعد الاطلاع على الملابسات والحقائق المتعلقة بوقائع الإهمال نجد أن تفكير بعض أولياء الأمور يكون على الأغلب منحصراً في أن الحوادث أو المخاطر قد تطوق أطفالهم خارج محيط المنزل، ويتجاهلون تماماً أن الخطر في كل مكان ومن المحتمل جداً بنسبة 70 ٪ أن يكون داخل المنزل في حالة عدم وجود رقابة مستمرة وتوعية متكررة عن الابتعاد عن الكهرباء أو الغاز أو التسمم الناجم عن مواد التنظيف، وغيرها من التفاصيل الشائكة التي لا يستوعبها العقول الصغيرة ويقودهم الفضول إلى العبث بمحتوياتها لإضافة رصيد من المرح والمغامرة إلى يومياتهم المفعمة بالتأمل والاكتشاف بغض النظر عن النتائج.

%48

أظهرت الدراسة التي أجراها الدكتور أحمد العموش أن 48,4٪ من الأطفال أسرهم لا تسامحهم عند مخالفة الأوامر، واعتبرها نسبة مرتفعة لكونها تستخدم العقاب ضد الأطفال عند المخالفة.

كما أظهرت نتائج أشكال العنف الممارَس على الطفل داخل المنزل أنها في حالة مخالفة الأوامر الحبس في غرفة وحده بنسبة 4,7٪، والشتم والسب بنسبة 9,8٪، والصفع على الوجه 1٪، والشد من الشعر بنسبة 21٪، واستخدام أداة صلبة للضرب بنسبة 3,1٪، والتهديد والوعيد 39,9٪ (احتل المرتبة الأولى)، والحرمان من الأشياء التي يحبها بنسبة 22,8٪، كما أظهرت دراسة عن الشخص الذي يمارس العنف ضد الطفل في المنزل أن الأب احتل المرتبة الأولى في ممارسة العنف تجاه الأبناء بنسبة 36,3٪، والأم 14٪، والأخ 20,2٪ (احتل المرتبة الثانية)، والأخت 6,2٪، وزوجة الأب 0,5٪.

%74

أظهرت الدراسة أن غالبية أفراد أسر العينة «الأب، الأخ، والأخت، زوجة الأب، والجدة» يمارسون العنف ضد الأطفال وبأوقات مختلفة «في الصباح والنهار والليل»، وأظهرت نتائج الدراسة درجة التسامح عن التأخر عن الوقت خارج المنزل، حيث بلغت نسبة التسامح مع الطفل (17,1٪)، وعدم التسامح مع الطفل (74,1٪) وهي نسبة مرتفعة دون شك.

وقال أحمد العموش إن الخصائص التي تضع الأطفال تحت خطورة العنف في مجتمع الإمارات وتمثل عوامل الخطورة الأسرية في عدد من العوامل منها الصراعات والمشكلات التي تحدث داخل الأسرة، ووفاة الوالد أو الوالدة، وانفصال الأب والأم دون طلاق، وتعاطي أحد أفراد الأسرة الكحول أو المخدرات، والضرب والغياب عن المنزل، وعدم الاهتمام بالأبناء، مفيداً بأن إحدى المشاركات في الدراسة وصفت شعورها عند الضرب بأنها «خلقت للضرب»، معتبراً أن هذا مؤثر جداً.

إعلام

يرى أخصائيون تربويون أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في تعميق ثقافة الحوار بين الآباء والأبناء، بالإضافة إلى الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية التي من شأنها أن تسهم في تحديد حجم المشكلات الأسرية، والعنف في الأسرة والاستفادة من نتائج هذه البحوث في إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بحماية الطفل وطفولته.

وأشاروا إلى أن العنف مشكلة عامة ذات أبعاد هائلة ودرجات متفاوتة من ناحية الممارسة، إذ إن له أثراً مدّمراً على نمو الأطفال من الناحية العاطفية والمعرفية والجسدية، وله ارتباط وثيق مع ذات الإنسان ككل.

وأوضحوا أن الظاهرة تزداد وفقاً لحالات المجتمع وظروفه الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن متطلبات الحياة تؤدي بالأب والأم إلى ممارسة العنف ضد أطفالهم كبديل لعدم تمكنهم من تلبية احتياجات الطفل.

تنسيق

قالت فاطمة الجناحي، المديرة التنفيذية لضبط المسؤوليات في هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي: «تعمل الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية من أجل تعزيز برامج حماية حقوق الطفل في قطاع التعليم الخاص بدبي، ونشر الوعي لدى المدارس والمجتمع بأفضل السبل والممارسات الإيجابية».

وأشارت الجناحي أن الهيئة تعد وتنفذ ورش عمل تعريفية عن برامج حماية الطفل والتشريعات المرتبطة بها، مستهدفةً المدارس الخاصة بدبي، بمشاركة القيادة العامة لشرطة دبي ومحاكم دبي ومؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، بهدف إتاحة المعلومات والبيانات ذات الصلة أمام المؤسسات التعليمية، بما يسهم بدوره في تعزيز الفهم الكامل بأهمية برامج حماية الطفل وأفضل السبل لتعزيز مشاركة أولياء الأمور في زيادة الوعي بحقوق الطفل، وجعل المدارس بيئة جاذبة وآمنة للطلبة.

أساليب

برانتي زافيري: الرسم والقصص نوافذ الطفل للتعبير عن مخاوفه

لفتت برانتي زافيري المعلمة ومنسقة المهارات الحياتية للطلاب أن على أولياء الأمور منح الطفل الفرصة لكي يعبر عن مشاعره، التي يمكن أن تكون مشحونة بمزيد من الغضب أو الحزن، عن طريق الرسم مثلًا أو باستخدام أسلوب القصص، كأن تبدأ بقصة وتطلب منه أن يكملها.

ولنتفادى سلبيات الإهمال وسوء المعاملة غير المقصودة لا بد من إعطاء الطفل فرصة ليطرح الأسئلة، لأن الأطفال عادة ما يكونون غير قادرين على فهم الأمور كما يفهمها الكبار، إلى جانب إظهار بعض الصور الإيجابية الموجودة في مشاهد العنف؛ مثلًا، عندما يحدث حادث، ينبغي لفت نظر انتباه الطفل للأشخاص الذين يذهبون للمساعدة، ومشاركة الطفل في مساعدة آخرين تعرّضوا للعنف، ما يعطيه شعوراً إيجابياً، بأنه يمكنه المساهمة بما يحدث بدلًا من أن يكون جزءًا من المشهد الذي سبب له الإحساس بالعجز.

■ برانتي زافيري

تحذير

كوثر أمين: إفراط الطفل في استخدام التكنولوجيا يعزله عن المجتمع

حذّر كوثر أمين علي، مدير مدرسة السلام الخاصة، من مخاطر إفراط استخدام الأطفال وسائل التكنولوجيا التي تتسبب في عزلهم عن أسرهم، كما أنها تنعكس سلباً على علاقتهم بزملائهم في المدرسة وكذلك مع معلميهم.

وأوضح أن العاملين في المدرسة حصلوا على تدريب لحماية الطفل، مشيراً إلى أنه طلب من المعلمات ومساعديهم رصد أي علامات تعنيف تظهر على جسد أي طالب، ثم تبليغ إدارة حماية الطفل بها، والتحقيق في الموضوع، وبالفعل تم رصد أكثر من حالة وتم تحويلها إلى الجهات المختصة بحماية الطفل، مؤكداً في الوقت ذاته أن هناك خصوصية في المحافظة على أسرار العنف الذي يتعرض له الطالب من جميع الجهات، ويتم حل تلك الإشكاليات عن طريق كتابة تعهد من قبل ولي الأمر بعدم تكرار هذا العنف، وفي حال تكرر ذلك يتم تبليغ الجهات المعنية.

■ كوثر أمين